

عدم الاستقرار الحكومى فى النظام السياسى الإسرائيلى

حنان أبوسكين *

تعد إسرائيل فاعلاً إقليمياً إلى جانب فواعل أخرى، حيث تكبدت الدول العربية خسائر فادحة جراء الصراع العربى الإسرائيلى. ومن الأهمية بمكان دراسة نظامها السياسى، بهدف الإلمام بالأساسيات التى يقوم عليها النظام وإدراك أبعاده المختلفة والتحديات التى تواجهه ومسار تطوره المستقبلى، للوقوف على التفاعلات الداخلية والمستجدات والمتغيرات التى تنتقل تداعياتها بصورة أو بأخرى للدول العربية عامة ومصر خاصة باعتبارها دولة جوار للكيان الصهيونى. وقد شهدت إسرائيل أزمة داخلية أفضت إلى حل الكنيست لنفسه والتصويت على إجراء انتخابات تشريعية مبكرة فى مارس ٢٠١٥، بعد أن نال هذا الاقتراح موافقة ٨٤ صوتاً وامتناع واحد عن التصويت^(١). وليست هذه المرة الأولى التى لا يكمل فيها الكنيست مدته القانونية، فمنذ عام ١٩٩٢ لم يكمل مجلس نيابى "كنيست" منتخب مدته الطبيعية فى السلطة، مما يعكس حالة عدم الاستقرار فى السياسة الإسرائيلية كما يعكس أيضاً ازدياد الفجوة بين الرأى العام والنظام الحزبى الإسرائيلى من جهة أخرى^(٢)، وكانت الحكومة الأخيرة التى تم حلها فى ديسمبر ٢٠١٤ أكثر الحكومات إشكالاً، فكل رؤساء أحزاب الائتلاف الحكومى كانوا يعتقدون بأنهم مرشحون مستقبليون لرئاسة الحكومة وجابهت الحكومة الكثير من الأزمات الداخلية مثل ميزانية الدولة، ومشروع قانون القومية اليهودية،

* مدرس، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الثانى، مايو ٢٠١٦.

وضعف نتتياهو بسبب ضعف حزبه، والصراعات الداخلية التي انكشفت خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ٢٠١٥^(٣). مما يطرح تساؤلاً هل يُعبر سرعة تغيير الحكومات الإسرائيلية عن أزمة بنيوية في النظام السياسى أم مشكلة عابرة يمكن تجاوزها بإصلاح النظام الانتخابى ؟

فرضية الدراسة

ترتبط مشكلة عدم الاستقرار الحكومى فى إسرائيل ببنية وهيكل النظام السياسى نفسه وبيئته السياسية ويصعب التغلب عليها بمجرد الإصلاح الانتخابى. وتسعى الدراسة للتحقق من صحة تلك الفرضية من خلال مناقشة ما يلى:

أولاً: نظام الحكم وأثره على عدم الاستقرار الحكومى.

ثانياً: النظام الانتخابى وأثره على عدم الاستقرار الحكومى.

ثالثاً: استراتيجيات مواجهة عدم الاستقرار الحكومى.

أولاً: نظام الحكم وأثره على عدم الاستقرار الحكومى

ليس لإسرائيل دستور مكتوب، بالرغم من أنه بموجب وثيقة الاستقلال عام ١٩٤٨، كان من واجب المجلس التأسيسى إعداد دستور ولكن تعذر ذلك بسبب مشكلات ظهرت فيما يخص حقوق الإنسان والتشريعات الدينية وأنها دولة فى حالة تغيير مستمر بما لا يتفق مع دستور صارم، نظرًا لعدم اكتمال المشروع الصهيونى بمكونيه الرئيسيين وهما الحدود الجغرافية والمكون البشرى أى يهود العالم فليس هناك رغبة فى ترسيم الحدود النهائية لإسرائيل حتى يكتمل المشروع^(٤). وتوجد "قوانين الأساس" التى سنها الكنيست وهى عدة قوانين تتناول أسس الحكم والحقوق والحريات وتم تفسيرها وبلورتها من خلال قرارات المحكمة العليا فى إسرائيل^(٥).

وتأخذ إسرائيل بالنظام البرلمانى الذى يقوم على التعددية الحزبية وله ثلاثة أعمدة هى السلطة التشريعية (الكنيست)، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، ويرتكز على مبدأ الفصل بين السلطات مع التعاون والتوازن بينهم^(٦)، ووجود منصبى

رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء، وتتركز السلطة التنفيذية فى يد رئيس الوزراء والذى يعتبر المحرك للجهاز التنفيذى فى النظم البرلمانية، بينما تكون سلطات رئيس الدولة أقرب لكونها سلطات شرفية أو بروتوكولية حيث لا يمارس ثقلاً حقيقياً فى السلطة التنفيذية. وعادة لا يتمكن أى حزب فى إسرائيل من الحصول على الأغلبية بمفرده لذا فالحزب الحاصل على نسبة أعلى من الأصوات يلجأ إلى استقطاب بعض الأحزاب الصغيرة إليه لى يحصل على أغلبية المقاعد البرلمانية (٥٠% + ١ على الأقل) حتى يتمكن من تشكيل الحكومة التى يطلق عليها فى هذه الحالة اسم الحكومة الائتلافية والتى تضم وزراء من الأحزاب المشاركة فى الائتلاف. والحكومة الإسرائيلية مسؤولة مسئولية جماعية أو تضامنية أمام السلطة التشريعية وبمقتضى ذلك فإنه يمكن للبرلمان سحب الثقة من الحكومة.^(٧) ورغم أن إسرائيل ليس لديها دستور مكتوب فإن العلاقة بين السلطات منظمة وواضحة، فالسلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية، والسلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية^(٨).

يُشكل الكنيست الهيئة التشريعية الوحيدة فى إسرائيل، ويضم فى عضويته ١٢٠ نائباً. يبدأ بالعمل بعد إجراء انتخابات عامة تنقر خلالها تشكيلته. وفى الجلسة الأولى يودى أعضاء الكنيست اليمين القانونية وينتخبون رئيساً للكنيست ونواباً له^(٩). وتدم فترة ولاية الكنيست عادة أربع سنوات ولكنه يستطيع حل نفسه، وحتى يتم تشكيل كنيست جديد رسمياً بعد الانتخابات يخول للكنيست المنتهية ولايته كامل الصلاحيات. ويعمل الكنيست من خلال جلسات يعقدها بكامل هيئته و ١٥ لجنة دائمة مثل: لجنة مكافحة المخدرات، لجنة الدستور والقانون والقضاء، لجنة الاقتصاد، لجنة التربية والتعليم، لجنة المالية، لجنة الخارجية والأمن، لجنة الإسكان، لجنة الهجرة والاستيعاب والشتات، لجنة الداخلية^(١٠). وجدير بالذكر أن النظام البرلماني يقترن عادة بحكومات ائتلافية فى الغالب الأعم نظراً لنظام الانتخاب النسبى الذى يدفع الحزب الفائز بأكثر عدد من مقاعد الكنيست إلى تكوين حكومة ائتلافية مع أحزاب أخرى مختلفة الأطياف السياسية والتوجهات الأيديولوجية وقد تتعارض تماماً

مع أفكاره ومبادئه مما يؤثر سلبيًا على الاستقرار الحكومي^(١١) وذلك كما سيتبين لاحقًا.

ثانيًا: النظام الانتخابي وأثره على عدم الاستقرار الحكومي

إسرائيل لديها نظام حزبي مشتت يتسم بدرجة عالية من الاستقطاب وفق الانقسامات الأساسية في المجتمع الإسرائيلي وهي بين الديني والقطاعات العلمانية، والسفارديم (هم اليهود الشرقيين الذين نزحوا من البلاد العربية و الشرق الأوسط، وتركيا، وهي طبقة فقيرة ، تشتغل في الأعمال الشاقة تقع في أدنى سلم الأجور بعد العرب) والأشكناز (الذين قدموا من أوربا وهي طبقة تتمتع بالغنى والهيمنة على المؤسسات السياسية والاجتماعية)^(١٢)، اليهود والعرب، الأغنياء والفقراء، والحمام والصقور. والطبيعة غير المتجانسة للمجتمع الإسرائيلي تتعكس أيضًا في الطريقة التي تختار بها إسرائيل برلمانها^(١٣).

تستمد الأحزاب السياسية في إسرائيل مكانتها من مصدرين أساسيين هما دورها التاريخي في بناء الدولة فنشأتها سابقة على إعلان قيام الدولة ، وتمثيلها للقوى الاجتماعية المختلفة في بنية النظام الإسرائيلي. أما تأثيرها داخل هذا النظام فيرجع بالدرجة الأولى إلى نوعية النظام الانتخابي المتبع القائم على التمثيل النسبي ويسمح لكل إسرائيلي بلغ الحادية والعشرين من عمره أن يترشح لعضوية الكنيست^(١٤). وتلك الأحزاب ليست مجرد أحزاب سياسية تسعى إلى الفوز في الانتخابات والوصول إلى الحكم، وإنما هي تقوم بعدة نشاطات تشمل كل مجالات المجتمع من سياسية، واقتصادية واجتماعية، وثقافية، وفنية، ورياضية. فالحزب يدير الحملات الانتخابية، ويقدم مرشحيه فيها، ويوفر السكن لأعضائه، ويدير الشركات، والأعمال التجارية والصناعية كما يشرف على مستعمرات زراعية ومستشفيات ومصحات، ومواد رياضية ويصدر نشرات ثقافية ومجلات تعبر عن أفكاره. وهذا يدفع العديد من الباحثين إلى القول بأن الأحزاب السياسية في إسرائيل تسيطر على حياة أتباعها من المهد إلى

للحد، وأنها في جوهرها منظمات استيطانية. ولعل وضع هذه الأحزاب يفسر عدم وجود مرشحين مستقلين في إسرائيل^(١٥).

يلفت النظر أن الأحزاب في إسرائيل تقوم بدور يفوق دور الأحزاب في النظم الديمقراطية، حيث إن بعض الأحزاب تقوم ببعض الأدوار التي تقوم بها الدولة. فمثلاً الأحزاب الدينية تشرف بشكل مباشر على نظام تعليمي ومؤسسات اجتماعية واقتصادية خاصة بها، وعلى سبيل المثال تستغل الأحزاب الدينية وجودها في الحكومة من أجل تجنيد الأموال لصالح مؤسساتها التعليمية والاجتماعية والدينية الخاصة^(١٦). وتعد أهم سمات النظام الحزبي في إسرائيل والتي لازمته منذ قيام الدولة في ١٩٤٨ التعدد الحزبي الكثير والمتطرف. فالأحزاب لا تكف عن الانقسام والاندماج . والولاء للزعامات والقيادات المختلفة في آرائها وأيديولوجيتها من أهم أسباب الانقسام بالإضافة لطبيعة النظام الانتخابي الذي يسمح بوصول الأحزاب الصغيرة للبرلمان. ومرجع هذا التعدد هو التركيب المتناقض للمجتمع الإسرائيلي، والتفاوت الظاهر بين مختلف طبقاته وفئاته التي هي عبارة عن خليط متنافر من الجماعات ذات الأصول المتباعدة، والاتجاهات المتباينة عنصرياً، ودينيًا، وفكريًا وثقافيًا^(١٧)، ومن ثمّ كان من الطبيعي أن يؤدي هذا التنافر إلى أن تعبّر كل فئة أو جماعة عن نفسها في حزب سياسي، وعزّز ذلك الوضع النظام الانتخابي بما يكفل إلى حد بعيد تمثيل الأحزاب الصغيرة تمثيلاً يتناسب مع عدد أعضائها^(١٨).

تشير الخبرة التاريخية إلى هيمنة حزب "المباي" اليساري على "إسرائيل الأولى" طوال عقدي الخمسينيات والستينيات، وكثير من الحكومات التي تشكلت حينئذ كانت تتمتع بما هو أكثر من الأغلبية البسيطة، بمعنى أنها ضمت أحزاباً يمكن الاستغناء عن وجودها الحكومي إلا أن قيادة الماباي عملاً على تغليب النزعة التوافقية الاستيعابية حرصت على تمثيل هذه الأحزاب في الحكومة حتى تكون شريكة في بناء الدولة^(١٩) حتى العام ١٩٧٧، حيث عبر فوز الليكود اليميني للمرة الأولى، آنذاك عن صعود "إسرائيل الثانية" التي تضم سكان الأطراف والحريديم (اليهود المتدينين

المتشددين) الذين استقطبهم الليكود عبر خطاب اجتماعي، إلى جانب خطاب سياسي يميني ليبرالي، وقد شهدت تلك المرحلة تقاسم المشهد السياسي والحزبي بين المعسكرين الكبيرين^(٢٠)، ثم أعقبها النمو المتزايد في مشاعر التطرف القومي والاتجاه نحو اليمين العلماني واليمين الديني^(٢١). ويمكن القول إن تعدد الأحزاب في إسرائيل يعمل على امتصاص التناقضات الموجودة داخل المجتمع، ويحول دون تفجرها، وفي ذات الوقت يعمقها.

يؤثر الحاخامات (رجال الدين) تأثيرًا قويًا في عالم السياسة والمال والاجتماع، وحتى داخل الجيش؛ فالحاخامات في إسرائيل يمكنهم التأثير في الانتخابات البرلمانية، وتشكيل الائتلاف الحكومي وتوجهات الأحزاب السياسية، من خلال سيطرتهم على العديد من الأحزاب مثل: شاس، ويهودوت هتورا، والبيت اليهودي، وغيرها؛ وبإمكانهم من خلال هذه الأحزاب التأثير في القوانين داخل الكنيست من خلال طرحها أو التصويت عليها وفق ما يرغب الحاخامات حسب سلسلة الفتاوى التي يصدرونها بهذا الخصوص؛ ويتبين ذلك عندما أوعز الحاخام "أهارون يهودا شطايمان" للأحزاب الحريدية بعدم الانضمام لحكومة نتنياهو في أعقاب انسحاب حزبي "يوجد مستقبل" و"الحركة" منها؛ مما جعل حل البرلمان والتوجه لانتخابات جديدة، الحل الوحيد للأزمة التي عصفت بحكومة بنيامين نتنياهو، نهاية عام ٢٠١٤^(٢٢). ويتسم النظام السياسي أيضًا بقوة جماعات المصالح التي تتمتع بدرجة مميزة من الاستقلال مثل (الهستدروت) اتحاد العمال، الكيبوتس (تجمع زراعي اشتراكي)، حركة المستوطنات، اتحاد الصناعات، البنوك، نقابة المعلمين... إلخ^(٢٣).

ترتفع حدة الاستقطاب في المجتمع الإسرائيلي وتلقى بتداعياتها على النظام السياسي فبسبب تطور إسرائيل وتنامي مسارات التحديث والعولمة ارتبط العلمانيون الإسرائيليون بالمسار الثقافي للمجتمعات الغربية، فأصبحوا أكثر فردية على المستوى الاجتماعي واستهلاكيين أكثر على المستوى الاقتصادي ومتصلين بالليبرالية على المستوى السياسي، ومن هذا المنظور أصبحت المؤسسات الدينية عقبة رئيسة أمام

حياتهم المفضلة وهذا التوجه تم تعزيزه وتقويته بسبب الهجرة الكبيرة من الاتحاد السوفيتي التي بلغت أكثر من مليون مهاجر معظمهم علمانيين^(٢٤).

وتتسم البيئة السياسية بتمتع الجيش بوضع مميّزة في النظام السياسي الإسرائيلي بفضل قوته التنظيمية ومرجعياته الواحدة وهو أقوى مؤسسة تؤثر على صنع القرار السياسي، فهو جيش أسس دولة وبرز دور الجيش في مراحل صنع واتخاذ القرار وتنفيذه بسبب قوة وكفاءة المؤسسة العسكرية وقدرتها التنظيمية العالية مقارنة بما تحتويه المؤسسات السياسية من طوائف وفئات مختلفة كل منها يحاول الضغط للوصول لقرار يتناسب مع مصالحه فأى قرار أو سياسة في إسرائيل يقوم الجيش والمؤسسات العسكرية بجمع المعلومات عنه وطرح البدائل المختلفة وتقديم التقييمات للكنيست ليختار وفقاً لها لأن الاختيار الخاطئ يؤدي لزعة الأمن ثم يقوم الجيش بتنفيذ القرار وبهذا يهيمن الجيش على المستوى السياسي خاصة في مرحلتى الصنع والتنفيذ ويبقى الجيش هو الفاعل الرئيس لهذا النظام ولو بشكل خفي^(٢٥). فإسرائيل الدولة الوحيدة من بين الدول ذات النظام الديمقراطي التي يشارك في اجتماعاتها الوزارية قادة الجيش وبها حضور ملحوظ لرؤساء أجهزة الاستخبارات العسكرية والمخابرات العامة والأمن العام والداخلي. وهم بذلك يتكون بصمات واضحة على القرارات السياسية للدولة.^(٢٦)

أما نظام الانتخابات الإسرائيلي فيعتمد على التمثيل النسبي - كما سبقت الإشارة - بمعنى أن أى حزب بإمكانه أن يدخل البرلمان (الكنيست) المؤلف من ١٢٠ مقعداً إذا ما تخطى عتبة ٣,٢٥٪ المحددة، وإسرائيل كلها دائرة انتخابية واحدة. والمنافسة في الانتخابات تكون بين قوائم المرشحين^(٢٧). وينص قانون أساس الكنيست - بعد تعديله في يونيو ١٩٨٥ - على منع المشاركة في الانتخابات للكنيست لأية قائمة يوجد في أهدافها أو أعمالها: نفي كيان دولة إسرائيل بصفتها دولة الشعب اليهودي، ونفي طابع الدولة الديمقراطي، أو التحريض على العنصرية^(٢٨). يأخذ النظام الانتخابي في إسرائيل بفكرة القائمة النسبية، حيث يحدد كل حزب أو كتلة

ترتيب المرشحين على قائمته ويفوز بالمقعد المرشحون الذين يحتلون المراتب الأولى في القائمة وفقاً لنسب الأصوات التي حصل عليها الحزب في الانتخابات. وبالتالي لا يختار الناخب مرشحه بشكل مباشر بل يختار قائمة حزبية^(٢٩). فمنذ إقرار قانون الأحزاب عام ١٩٩٢ يمكن لحزب واحد فقط مسجل قانوناً، أو تحالف من حزبين مسجلين أو أكثر، تقديم قائمة بالمرشحين والاشتراك في الانتخابات. وتعتبر جميع الأصوات متساوية وزناً. وتجرى الانتخابات بالاقتراع السري^(٣٠)، وبالنسبة للفائض الانتخابي الناتج عن عدم تمكن بعض القوائم من الحصول على أصوات كافية لدخول الكنيست فيتم توزيعه إما عن طريق اتفاق سابق بين الأحزاب وإما بتوزيعها على القوائم التي تخطت نسبة الحسم^(٣١).

يُحدد عدد المقاعد التي يفوز بها كل من الأحزاب في الكنيست اعتماداً على عدد الأصوات التي يحصل عليها في الانتخابات، وفي أعقاب صدور النتائج الرسمية، يكون أمام الرئيس سبعة أيام لتكليف زعيم الحزب الفائز بتشكيل الحكومة. بعد ذلك يكون أمام رئيس الوزراء المكلف ٢٨ يوماً لتشكيل حكومة. وفي حال الضرورة يمكن لرئيس الدولة تمديد هذه الفترة ١٤ يوماً إضافياً. وإذا لم يتمكن رئيس الوزراء المكلف من تشكيل ائتلاف حكومي خلال هذه المدة، يصبح بإمكان الرئيس تكليف زعيم حزب آخر القيام بهذه المهمة، وسيكون أمام الأخير أيضاً مهلة ٢٨ يوماً لتشكيل حكومة. وإذا تعذر على رئيس الوزراء المكلف الجديد تشكيل ائتلاف حكومي، يكلف رئيس الدولة عندها شخصاً ثالثاً بهذه المهمة، وفي حال فشله في تشكيل ائتلاف خلال مهلة ١٤ يوماً، يدعو عندها الرئيس إلى إجراء انتخابات جديدة^(٣٢). ولا بد أن يتمتع الائتلاف الحكومي بأكثرية ٦١ نائباً على الأقل كي تتشكل الحكومة. وعادة لا يتمكن حزب واحد من الفوز بالمقاعد الـ ٦١ اللازمة للحكم بمفرده. وفي مرتين (انتخابات عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٩) صوت الإسرائيليون مباشرة لرئيس الوزراء بالإضافة لقائمة حزب ليكون رئيس الوزراء منتخباً مباشرة من الشعب مما يدعم ويعزز موقفه تجاه الأحزاب، وفي عام ٢٠٠١ جرت انتخابات خاصة لرئاسة الوزراء

بعد أن فشل رئيس الوزراء من حزب العمل إيهود باراك فى الحصول على دعم الكنيست^(٣٣).

يحمل هذا النظام الانتخابى عدة مزايا مثل ضمان تمثيل الأحزاب السياسية تمثيلاً يتناسب مع قوتها العددية، بالإضافة لعدم وجود حاجة فى ظل هذا النظام إلى إجراء انتخابات تكميلية فى حالة خلو مقعد لوفاة عضو أو استقالته، بل يتم شغل المقعد بالمرشح الذى يليه فى الترتيب فى القائمة الحزبية وبطريقة تلقائية، كما يتيح هذا النظام لكل فئة فرصة التمثيل فى الكنيست وتمثيل أغلب مكونات المهاجرين الجدد إلى أرض فلسطين التاريخية وتمكينهم من المشاركة فى الحكم. وفى ذات الوقت له مساوئ فهذا النظام يشجع على تعدد الأحزاب بشدة، مما يزيد المنافسات السياسية توتراً. وجعلت التعددية الحزبية المتطرفة فى إسرائيل من غير المتصور أن يحصل حزب بمفرده فى البرلمان على الأغلبية المطلقة، لذا من الضرورى أن تكون الوزارة ائتلافية لتحصل على الثقة من البرلمان، والمشكلة أن انسحاب أى حزب من الائتلاف الحاكم أو معارضته للسياسات وعدم التجانس مع باقى الأحزاب الائتلاف يسقط الوزارة وخاصة الأحزاب الدينية^(٣٤). إن نظام الانتخاب فى إسرائيل وضع متوافقاً مع طبيعة المجتمع الإسرائيلى وتكوينه، حيث إنه بطبيعته غير متجانس نتيجة الهجرات الجماعية التى وردت إلى إسرائيل من جنسيات مختلفة، رغم محاولات النظام صهر هذه الأجناس والثقافات فى بوتقة واحدة بالتركيز على اللغة، والانتماء الوطنى بالتجمع حول الدين والتراث المزعوم لليهودية هناك^(٣٥)، فمازال عدد كبير من عرب الداخل يتجه للمطالبة بالمساواة والمواطنة التى تشتق من وجودهم فى أراضيهم وعدم تعارض ذلك مع تأكيد الانتماء العربى والفلسطينى واعتبار هذا المطلب طريقاً للبقاء والاستمرار^(٣٦)، ولهذا نجد أن "نظام الانتخاب وضع بطريقة معقدة" لضمان تمثيل كل التيارات سواء كانت قومية أو سياسية أو فردية، ولا يحول دون التقدم للترشح إلا عدم تحقيق نسبة الحسم من مجموع الأصوات الصحيحة فى الانتخابات، ومجموع الأصوات الصحيحة لا علاقة له بعدد الناخبين الذين يفوق عددهم ٥,٦ ملايين

ناخب. فهو رقم لا يمكن معرفته، أو تحديده إلا بعد الانتخابات الفعلية، والانتخابات من هنا تخضع لعمليات مساومات وتحالفات وشروط من جانب أعضاء الائتلاف، وهو ما يؤدي لعدم استقرار الحكومات.

ثالثاً: استراتيجيات مواجهة عدم الاستقرار الحكومي

جاءت دعوة " بينامين نتتياهو " رئيس وزراء إسرائيل لحل الائتلاف الحكومي في ديسمبر ٢٠١٤ بعد أقل من عامين من تشكيله لهذا الائتلاف، كما أنه قرر حل الكنيست، والتوجه إلى الانتخابات العامة المبكرة، على خلفية قانون "يهودية الدولة" ورفض الكثيرين له، وتوقف مفاوضات السلام وغيرها الأمر الذي قاد إلى عراك سياسى عنيف بالغ الشدة بين نتتياهو ومعارضيه مثل "هرتسوج"، و"ليفنى" و"لابيد" وغيرهم^(٣٧). وجاءت الانتخابات المبكرة كدلالة لا تخطئها العين على ما تعانیه السياسية الإسرائيلية من أزمة حقيقية تتلخص فى غياب الاستقرار السياسى فى النظام الإسرائيلى. واعتقد نتتياهو أن الفرصة سانحة لحزبه (الليكود) لخوض انتخابات والعودة كحزب قوى سياسياً ويقود حكومة، ويكون هو الحزب الأكبر بفارق كبير عن شركائه السياسيين، وخصوصاً أن شعبيته كانت تفوق شعبية أى سياسى فى "إسرائيل" وفق نتائج استطلاعات الرأى. وتصور نتتياهو أن تعزيز قوة حزب الليكود سيعيد تجربة حكومته الثانية (٢٠٠٩-٢٠١٣) التى أمضت أطول فترة حكومة فى العقدين الماضيين^(٣٨). فالمشكلة الجوهرية تكمن فى عدم الاستقرار الحكومي، فانفراط عقد الحكومات السابقة، بحيث كانت إسرائيل على موعد مع انتخابات كنيست كل عامين تقريباً، بدل أربعة أعوام، يرجع إلى الخلافات السياسية بين القوى المؤتلفة فيها، والتناقضات داخل المجتمع الإسرائيلى، التى فرضت نفسها وأدت إلى تخبط فى برامج الحكومات، وبالتالي عجزها عن معالجة قضايا مفصلية على جدول أعمالها.

لقد اتسمت الحكومات الإسرائيلية فى العقود الأخيرة بعدم الاستقرار وسرعة انهيارها وذلك لأسباب تتعلق بحالة الشردمة السياسية التى تشهدها إسرائيل. إسرائيل

لا تعاني عراكًا سياسيًا داخليًا، لكن تزايدت أحزابها السياسية مع الزمن بسبب الانشقاقات في الأحزاب الكبيرة مثل الليكود والعمل، وبسبب الخلافات الواسعة بين هذه الأحزاب بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة. هذا وقد تطورت قوة الأحزاب الدينية (الحريديم) السياسية مع الأيام، وأصبح لها شأن في تشكيل الحكومات الائتلافية، وقدرة على إسقاط حكومات بسرعة. لقد استغلت هذه الأحزاب وجودها في الكنيست لتكون عاملاً حاسماً في تشكيل الحكومات وإسقاطها على الرغم من قلة أعداد أعضائها في المجلس التشريعي. أبقت كثرة الأحزاب السياسية الحكومات هشة جداً وعرضة للانحيار نتيجة موقف عضو أو عضوين كنيست فقط. وأدت الشذمة السياسية للتأثير سلبياً على مشاريع الحكومات في مختلف المجالات، وأصبحت الخصومات عنواناً كبيراً في الإعلام الإسرائيلي^(٣٩).

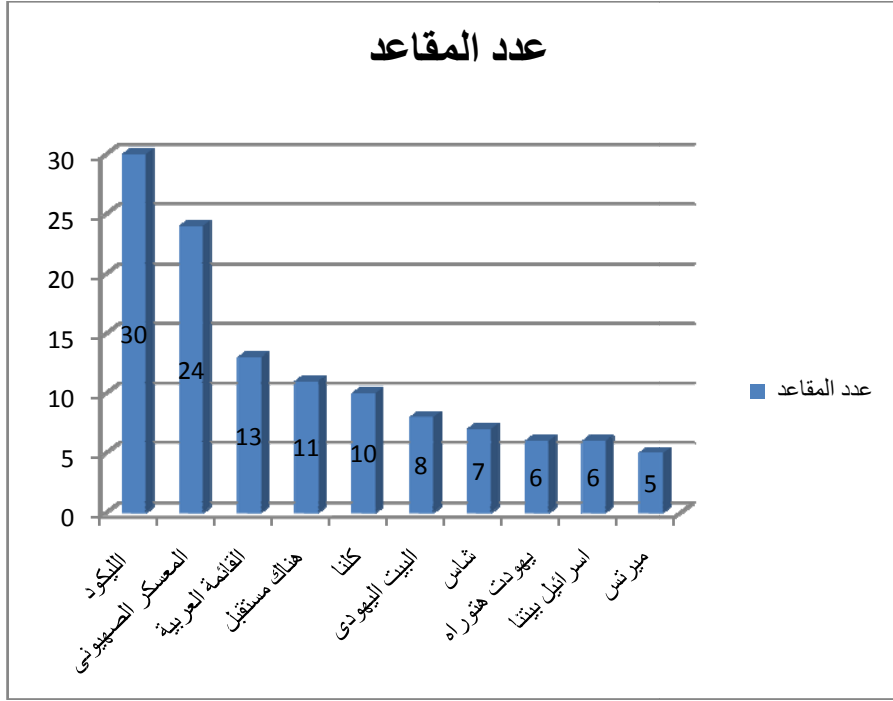
يمكن القول إن التعددية الحزبية الناجمة عن النظام الانتخابي النسبي تفسح المجال أمام الأحزاب الصغيرة لاستنزاف الأحزاب الكبيرة ودفعها لتقديم التنازلات بهدف تشكيل حكومة ائتلافية. وعادة ما تلعب الأحزاب الدينية الصغيرة دوراً مفصلياً في تشكيل الحكومات الإسرائيلية بل تهدد بقاء الحكومة كما حدث مع إيهود باراك أثناء مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠^(٤٠). فعملية تشكيل ائتلاف حكومي صعبة؛ لأن على الحزب الرئيس التفاهم مع العديد من الأحزاب التي تطالب بحقائب وزارية في الحكومة الجديدة، كل طبقاً لأجندته. وكان هذا سبباً لعدم استقرار معظم الحكومات الإسرائيلية حيث لم تتمكن سوى ستة برلمانات من إكمال مدتها القانونية وهي أربع سنوات^(٤١). يفترض أن تتم انتخابات الكنيست مرة كل أربع سنوات، لكن يمكن له أن يقرر بموجب أغلبية عادية حل نفسه والدعوة لانتخابات مبكرة، ويمكنه أن يستمر لأكثر من أربع سنوات. وقرر الكنيست تبكير الانتخابات ثمانى مرات منذ تشكيله، كان آخرها الدورة الـ ١٩ التي بدأت يوم ٥ فبراير ٢٠١٣ وأعلن عن حل نفسه يوم ٨ ديسمبر ٢٠١٤^(٤٢).

يتعلق جزء كبير من المشكلة بعدم الاستقرار في البنية الحزبية في إسرائيل. تظهر الأحزاب وتحتفى، تنقسم وتتحد، ويتحرك السياسيون من حزب إلى آخر بدون تردد. هذه الطريقة تشجع الانتهازيين الذين يعرضون أنفسهم للبيع السياسي لمن يدفع أكثر في سوق الأحزاب، وتمحو الهوية الأيديولوجية للأحزاب المختلفة، هذا إذا بقيت هوية. مما يخلق أيضًا شعورًا لدى الناخبين بأنه بغض النظر عن الورقة التي سيضعونها في الصناديق فإنهم سيرون نفس الوجوه. المشكلة تكمن في غياب شعور الجمهور بالقدرة على التأثير، سواء على شخصية الموجودين في السلطة أم على الخطوات التي سيتخذونها في الحكومة والكنيست بعد إغلاق صناديق الاقتراع^(٤٣).

لقد أدت انتخابات الكنيست العشرين التي أجريت في مارس ٢٠١٥ إلى إعادة توزيع المقاعد بين قوى اليمين ذاتها التي تشكل الائتلاف ليعود نتتهاو بحكومة جديدة- قديمة مع بعض إضافات لا تغير في جوهر الأمور الكثير. إن الفوز الحاسم لحزب نتتهاو على قائمة "المعسكر الصهيوني"، وما شهدته المعركة الانتخابية من استقطاب حاد، يكرس ملامح حزب الليكود حزبًا استيطانيًا، مبيّنًا أن هذا التغيير في المشهد الإسرائيلي العام ليس طارئًا وعابرًا، بل يأتي كتعبير عن تغيرات ديمغرافية عميقة شهدتها ولازال يشهدها المجتمع الإسرائيلي^(٤٤). فقد شاركت ٢٥ قائمة حزبية في الانتخابات فاز منها ١٣ فقط استطاعت الحصول على مقاعد في الكنيست بتجاوزها نسبة الحسم. وبلغت نسبة التصويت ٧١,٨٪، وحصل الليكود اليميني على ٢٣,٤٪ من الأصوات، مما يعنى حصوله على ٣٠ مقعدًا، بينما نالت قائمة "المعسكر الصهيوني" ١٨,٦٪ وهو ما يعنى حصولها على ٢٤ مقعدًا، أما "القائمة العربية المشتركة" فقد نالت ١٠,٥٤٪ أى ١٣ مقعدًا. وحصل حزب "هناك مستقبل" على ٨,٨١٪ بإجمالى ١١ مقعدًا، وحزب "كلنا اليميني على ٧,٤٩٪ أى ١٠ مقاعد، أما "البيت اليهودى" اليميني الذى نال ٦,٤٩٪ فحصل على ٨ مقاعد، و"شاس" اليميني الدينى حصل على ٥,٧٣٪ من الأصوات أى ٧ مقاعد، ونال حزب "يهودوت هتوراه" الدينى اليميني على ٦ مقاعد بعد أن نال ٥,٠٣٪ من الأصوات. وحصل حزب

"إسرائيل بيتنا" اليميني على ٦ مقاعد بعد أن صوت له ٥,١١٪ من الناخبين، ونال "ميرتس" اليساري ٥ مقاعد بما نسبته ٣,٩٣٪ من عدد الأصوات^(٤٥). ويوضح ذلك الشكل التالي:

نتائج انتخابات الكنيست العشرين



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على النتيجة الرسمية للانتخابات الإسرائيلية ٢٠١٥

تشير التغييرات التي بينتها الانتخابات للكنيست العشرين إلى ارتفاع مستوى التدين وشيوع بعض أنماطه المتشددة، وتداخل شؤون الدين والدولة، في ظل تزايد ثقل المستوطنين الذين باتوا يشكلون ١٠٪ من السكان، وضعوا بتقلهم وراء الليكود "الجديد"^(٤٦) وكشفت مسيرة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في تشكيل حكومته الأخيرة بعد إجراء تلك الانتخابات عن الكثير من الصعاب التي واجهته، وعلى رأسها ابتزاز الأحزاب السياسية، حتى ولو كانت صغيرة، فضلاً عن إمكانية

تحكم عضو واحد بالكنيست في مصير حكومة بأكملها. وشهدت فترة تشكيل الحكومة الإسرائيلية العديد من الابتزازات والمساومات التي مارستها الأحزاب "الحريدية" على نتنياهو، من خلال إجباره على كتابة تعهدات بزيادة الميزانيات المقررة للمشروعات السياسية والتعليمية التي تبنيتها، وهو ما شكل ضغطاً على الموازنة وفق رأى عدة باحثين إسرائيليين^(٤٧). ويستدل على ذلك من موقف زعيم حزب "البيت اليهودي" نفتالي بينيت، الذي ربط انضمامه إلى الائتلاف الحاكم، بحصول حزبه على حقيبة وزارة العدل. واضطر نتنياهو للرضوخ إلى مطالب "بينيت" وعين عضوة الحزب "إيليت شاكيد" في منصب وزيرة العدل، كما مارس أعضاء في حزب "الليكود" نفسه ضغوطاً على رئيس الوزراء الإسرائيلي بهدف الحصول على حقائب وزارية أو تولى مناصب قيادية معينة، ومثال على ذلك، عضو الكنيست الدرزي "أيوب القرا" الذي عين في منصب نائب وزير في ديوان رئيس الحكومة، ومسئول عن التعاون الإقليمي وشئون المجالس المحلية الدرزية والشركسية، كل تلك الابتزازات دفعت إلى زيادة عدد الوزارات من أجل توسيع الحكومة، وإرضاء الأحزاب والأعضاء. لذلك اضطر بنيامين نتنياهو إلى تمرير مشروع قانون بزيادة عدد وزراء الحكومة من ١٨ إلى ٢٠ وزيراً، ووافق عليه الكنيست بـ ٦١ صوتاً تمثل أعضاء الائتلاف، مقابل معارضة ٥٩ صوتاً تمثل أحزاب المعارضة^(٤٨).

تتضمن الحكومة الإسرائيلية لأول مرة منذ ما يزيد على ٦٣ عاماً وزيراً من التيار الديني المنتزمت "الحريديم" الأشكناز، وهو التيار الأكثر تشدداً في كل ما يتعلق بالشريعة الدينية، وسيكون النائب يعقوب ليتسمان من كتلة "يهودت هتورا" وزيراً للصحة. وبرغم أن هذه الخطوة تتم بسبب قرار للمحكمة العليا يمنع تكليف نائب وزير بصلاحيات وزير كاملة، إلا أن هناك بعض المؤشرات على مساومة الأحزاب في النظام السياسي. فقد توصل الحريديم سابقاً إلى تفاهات مع بن غوريون حول قدسية السبت، مثل منع الحركة التجارية، ومنع حركة المواصلات العامة، وهي مفروضة منذ ما يقارب سبعة عقود، كتفاهات شفوية، ولا يوجد قانون يمنع هذه الحركة. كذلك

من ضمن التفاهات التي كانت تصدر ضمن قرارات رئيس أركان الجيش، عدم فرض الخدمة العسكرية الإلزامية على شبان الحريديم، إلا أنه لاحقاً اتخذت الحكومة قرارات وبادرت لقوانين يرفضها الحريديم من منظور ديني، وكان القرار الذي أدى إلى خروج "الحريديم" من الحكومة في العام ١٩٥٢، فتح أبواب ما يسمى بـ "الخدمة الوطنية" الموازية للخدمة العسكرية، أمام الشبابات. ومنذ ذلك الحين امتنع الحريديم عن تولى حقائب وزارية ومسئوليات حكومية، وكانوا يكتفون بدعم الائتلاف مقابل ضمانات وميزانيات وغيرها. ولاحقاً وافق الحريديم على تولى منصب نائب وزير، واستمرت هذه الحال لسنوات طويلة. وكان يعقوب ليتسمان يتولى في حكومة بنيامين نتنياهو الثانية ٢٠٠٩-٢٠١٣ منصب نائب وزير الصحة، بصلاحيات وزير كاملة، وهو شكل لانخراط كتلة "يهودت هتورا" التي تضم حزبين لعدة طوائف من الحريديم الأشكناز في الائتلاف الحكومي فيما بعد العام ١٩٥٢، لكن مع بدء عمل الحكومة الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو، توجه رئيس حزب "هناك مستقبل" برئاسة يائير لبيد، إلى المحكمة العليا، ضد تولى بنيامين نتنياهو عدة حقائب وزارية، إضافة إلى رئاسة الوزراء هو وزير للخارجية، وأيضاً رسمياً هو وزير الصحة، إذ حسب الأنظمة فإن كل حقيبة وزارية لا يتولاها شخص، تسند بشكل مؤقت إلى رئيس الوزراء، كما اعترض لبيد على منح نائب وزير صلاحيات وزير كاملة، وقد قبلت المحكمة العليا التماسه، وعلى ضوء قرار المحكمة العليا، قرر ما يسمى مجلس "كبار حكماء التورا" لمجموع أحزاب وطوائف الحريديم الأشكناز، أن يتولى ليتسمان حقيبة وزير، وكان هذا قرار يُعد تاريخياً، إذا أنهى الحظر القائم على تولى "الحريديم" منصب وزير منذ ٦٣ عاماً^(٤٩).

لقد أشار نتنياهو من قبل أمام الكنيست إلى وجود أزمة حكم حالت - آنذاك - واستحول دون ممارسته لصلاحياته وقيام الحكومة بواجباتها المنصوص عليها ما لم يمنحه الناخب الإسرائيلي أغلبية مطلقة تسمح له بتجاوز أزمة الحكم الناتجة في أساسها عن تفتت القوى الحزبية ضمن نظام انتخابي يمنح الأحزاب الصغيرة في كثير

من الحالات حق النقض "الفيتو" ويترك القرارات الصعبة رهينة بيد حزب صغير هنا وهناك^(٥٠). جاء في الخطوط العريضة لبرنامج الحكومة الجديدة التي شكلها نتنياهو بعد انتخابات الكنيست ٢٠١٥ والذي تم إقراره أن "الحكومة ستعمل بهدف تغيير نظام الحكم وتعزيز الإصلاحات من أجل تعزيزه"^(٥١)، وأكد نتنياهو خلال جلسة الكنيست التي كشف خلالها عن التشكيل النهائي لحكومته ضرورة تغيير نظام الحكم في إسرائيل، الأمر الذي اتفق معه أيضاً رئيس الكنيست، يولي أدلشتاين^(٥٢) بهدف إعادة تشكيل ورسم الخريطة السياسية بما يسمح بتركيبة حكومية أكثر تجانساً أو أقل تناقضاً على أقل تقدير. فهذا المزيج الحزبي داخل الحكومة لا يقوم على وجود رابط أيديولوجي يجمع الشركاء بالحكومة وإنما المصلحة والنفعية هي المحرك الرئيس، مما يهدد بقاء الحكومة، فحصول أحزاب صغيرة على حصص من السلطة لا تتناسب مع حجمها وقوتها أمر شديد الخطورة على الاستقرار السياسي^(٥٣).

ويستند المدافعون عن استمرار نظام الانتخاب الحالي القائم على التمثيل النسبي إلى تجاوبه مع ظروف المجتمع الإسرائيلي الذي يحتاج على صعيد عملية صنع القرار لتعددية حزبية تعبر عن التعددية الاجتماعية والثقافية القائمة داخله، كما يحتاج على مستوى المنافسة الانتخابية إلى إعلاء قيمة الانتماء الموحد على الانتماءات الفئوية أو الجغرافية الضيقة، وعلى الجانب الآخر تُحمل بعض النخب الإسرائيلية النظام الانتخابي المسؤولية عن إخفاق الحكومات المتعاقبة في الحفاظ على ائتلاف مستقر رغم أن هذا النظام يعكس تعدد التيارات السياسية بالمجتمع^(٥٤).

وتبين الخبرة السابقة -كما سبقت الإشارة- أن الإسرائيليين قاموا في عام ١٩٩٦ باختيار رئيس وزرائهم بالانتخاب المباشر بدلاً من انتخابه حزبياً كـممثل لأقوى حزب، ثم انتظر نتائج الحزب في الانتخابات البرلمانية العامة التي تجرى عن طريق قوائم حزبية. والملفت أن مؤيدى القانون الجديد من اليمين واليسار طالبوا باختيار مباشر لرئيس الوزراء من أجل زيادة قوة واستقرار الحكومة في نظام سياسي يشهد تشرذماً سياسياً ومن أجل تقليص قدرة الأحزاب الصغيرة على المناورة والتأثير على القرارات

الكبيرة ولضمان زيادة ثقة الشعب بقيادته. إلا أنه تبين فشل هذا الإجراء في حلّ المعضلة البنيوية واتضح أنّ تطبيق القانون الجديد من شأنه أن يعادل ما بين قوّة السلطتين: التشريعية (الكنيست) والتنفيذية (الحكومة) عن طريق تقليص قدرة الكنيست لصالح الحكومة فقد كان نجاح المعارضة في السيطرة على الكنيست من شأنه أن يؤدّي إلى أحد أمرين:

○ زيادة تعلّق الحكومة بالأحزاب الصغيرة وبالتالي زيادة نفوذ هذه الأحزاب بدلاً من تقليصه والحدّ منه.

○ عدم قدرة الحكومة على تمرير اقتراحاتها وسياساتها في الكنيست وبالتالي عجزها عن تنفيذ خطتها واستراتيجيتها.

وشكّل انتخاب رئيس الوزراء بشكل مباشر إضعافاً لدور بقية أعضاء الحكومة حيث لم يعد رئيس الوزراء كما هو الحال في النظم البرلمانية الأولى بين متساويين ولكن الأولى بين غير المتساويين، ممّا أدّى عملياً إلى تحويل الوزراء إلى مجرد مدراء مكاتب وحرّاس وزارات أكثر منهم صنّاع قرار سياسى. ولهذا السبب غالباً حدثت حالات عديدة من الاستقالات أو الإقالات في حكومتى نتنياهو وباراك على حدّ سواء ممّا زاد في الصعوبات والعقبات بوجه مشاريع التسوية السياسية، وأدّى إلى حالات كثيرة من التأجيل أو التعطيل أو التبديل في بنود هذه التسوية في حال التوصل إليها^(٥٥). حيث هدفت تلك الفكرة الوسطية بين نظام برلمانى ونظام رئاسى من خلال انتخاب رئيس الحكومة بشكل مباشر، اعتقاداً بأن رئيس الحكومة سيكون أمراً واقعاً أمام أى من الأحزاب، وما عليها إلا أن تنضم إلى الحكومة. لكن بعد إقرار هذا القانون في الدورة البرلمانية الـ ١٣ وتم تطبيقه عام ١٩٩٦- كما سبقت الإشارة- وفي عام ١٩٩٩ أيضاً صوت الإسرائيليون مباشرة لرئيس الوزراء بالإضافة لقائمة حزب. وفي عام ٢٠٠١ جرت انتخابات خاصة لرئاسة الوزراء بعد أن فشل رئيس الوزراء من حزب العمل إيهود باراك في الحصول على دعم الكنيست^(٥٦).

لقد ثبت فشل النظام الانتخابي الجديد فى تحقيق أهدافه، فحالة "الابتزاز" التى كانت تشهدا أروقة الكنيست، قبيل تشكيل الحكومة الجديدة، انتقلت بقوة مضاعفة وأكثر، إلى الشارع الانتخابي إذ شرعت الأحزاب الصغيرة تفاوض الحزبين الكبارين، لتأييد مرشحيهما لرئاسة الحكومة، وعزز الانتخاب المباشر لرئاسة الحكومة التصويت القطاعى فى الشارع بمعنى أن الناخب فى حين اختار رئيس حكومة ذهب مباشرة إلى القائمة الصغيرة التى تمثل تطلعاته وطموحاته الشخصية والمجتمعية، وعكست كثرة التنوعات فى الكتل الناشئة، أو تلك التى ضاعفت تمثيلها البرلماني، حالة عدم تماسك المجتمع الإسرائيلي^(٥٧).

كان من المأمول من تغيير النظام الانتخابي التخلص من الأحزاب الصغيرة والعودة إلى كتل برلمانية كبيرة وضمان أغلبية مطلقة ليست مرهونة لأى طرف والتحرر أيضاً من ضغط الحريديم، فكل الأفكار التى طرحت لتغيير النظام الانتخابي، كان فى صلبها وبشكل غير معلن تقليص دائرة القرار وضرب وزن المؤسسة التشريعية فى القرارات الاستراتيجية ووضع تحت السنين الماضية سلسلة مقترحات أخرى مثل الأخذ بالنظام الانتخابي المختلط وتقسيم إسرائيل إلى ٦٠ دائرة انتخابية فردية ونصاب الفوز هو الأغلبية البسيطة أما الـ ٦٠ مقعداً الآخرين فى الكنيست سيتم انتخابهم بنظام القائمة الوطنية وتحدد نسبة ٢,٥٪ للعبة الانتخابية ولكن لم يتم تمرير هذه المقترحات فى الكنيست بسبب قوة المعارضة من الأحزاب الصغيرة والمتوسطة خاصة الدينية، وتخوفات السياسيين من أى تغيير يترتب عليه ألا يعاد انتخابهم^(٥٨). ومن أكثر المقترحات شيوعاً كان رفع نسبة الحسم، أو الاتجاه نحو نظام رئاسي، أو اتباع نظام التصويت لأقاليم جغرافية إضافة إلى الطريقة النسبية العامة، وهذه أفكار لا تزال مطروحة حتى اليوم، إضافة إلى زيادة عدد مقاعد الكنيست، من ١٢٠ مقعداً اليوم إلى ١٥٠ مقعداً وحتى ١٨٠ مقعداً، ولكن كل هذه الأفكار، ما عدا رفع عدد المقاعد، تصطدم مع طبيعة وتركيبه المجتمع الإسرائيلي،

لأن هذا سيضرب تمثيل عدة قطاعات، مثل المهاجرين الجدد، واليهود المتدينين، وخاصة الأصوليين، وهذه قضايا حساسة بالنسبة للرأى العام فى إسرائيل^(٥٩).

تجد كل هذه المقترحات صعوبة فى التنفيذ، فزيادة عدد أعضاء الكنيست إلى ١٥٠ نائباً أو ١٨٠ نائباً، يحتاج إلى استعدادات لوجيستية ليست قليلة تتعلق حتى بمبنى البرلمان، ومن ثم تعديل سلسلة كبيرة من القوانين التى تركز على عدد مقاعد الكنيست الـ١٢٠، والأهم من هذا، هو زيادة ميزانية ضخمة للكنيست، ومن حيث الانتقال إلى الانتخابات الإقليمية، ولو لنصف المقاعد، فإن هذا سيواجه معارضة من الكتل القطاعية، مثل المتدينين والأحزاب السياسية الصغيرة، أما بالنسبة لرفع نسبة الحسم، فإن الأمر يبقى واداً، فنسبة الحسم اليوم ٣,٢٥٪، ولكن لا يمكن رفعها إلى ٥٪، كما يطالب ليبرمان وغيره، لأن الأحزاب الصغيرة ستعترض^(٦٠).

لقد مثلت زيادة نسبة الحسم فى الانتخابات الأخيرة عام ٢٠١٥ زلزالاً لحزب كاديما أدت إلى زواله عن الساحة السياسية، فقرر ألا يخوض الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥ بعد هزيمته عام ٢٠١٣ حينما هبط من ٢٨ مقعداً إلى مقعدين فقط خاصة مع إعلان شاؤول موفاز زعيم الحزب اعتزاله الحياة السياسية عقب نتائج استطلاعات التى أفادت بعدم قدرة الحزب على تخطى نسبة الحسم ومن ثم اختفى حزب كاديما كلياً عن الحياة السياسية. وبمراجعة الخبرة الإسرائيلية يمكن القول إن اختفاء حزب كبير كحزب كاديما ليس بالأمر الجديد فهذا ما حدث مع كتلة داش فى التسعينيات، وحزب شينوى العلمانى عام ٢٠٠٣، وحزب يسرائيل بعاليا عام ٢٠٠٦، وكلاهما لم يستمر فى الكنيست سوى دورة واحدة رغم حصول كل منهما فى أول انتخابات له على ١٥ مقعداً دفعة واحدة^(٦١).

ترتكز رؤية "نتنياهو" لطريقة التغيير على ضمان أن يكون رئيس أكبر حزب سياسى هو رئيس الحكومة مباشرة، كما يشترط على الشركاء الائتلافيين المحتملين دعم اقتراح قانون يضمن استقرار الحكومة ورئيسها مدة ٤ سنوات، بحيث لا يمكن سحب الثقة منها وإسقاطها أثناء ولايتها، وقد أشار إلى أنه سيعرض هذا القانون

خلال ١٠٠ يوم من تشكيل حكومته الجديدة لكن ما سيحدد مصير خطته الجديدة هو الحسابات الداخلية للأحزاب السياسية المشاركة معه في الائتلاف، التي ستقل فرصتها في مساومة الشخص المسئول عن تشكيل الحكومة خلال الفترات المقبلة^(٦٢). إجمالاً ترى الدراسة أن تغيير نظام الحكم في إسرائيل مسألة شديدة الصعوبة، لكن ربما يتم رفع نسبة الحسم، وتقليل عمليات الانتقال من حزب إلى آخر، وإذا ترك عضو الكنيست حزبه يُمنع من الترشح في الانتخابات القادمة، ويمكن تقييد الانقسامات والاتحادات عن طريق عقوبات تتصل بتمويل الأحزاب. وتحتاج إسرائيل إلى استقرار السلطة، ليولد انتخاب جوهرى أكثر للقيادة التي ترى نفسها ملزمة بأن تعمل ليس فقط للمحافظة على نفسها في السلطة ولكن لتحقيق الصالح العام^(٦٣).

خاتمة

إن الناخب الإسرائيلي طرف في المعادلة بسبب سلوكه التصويتى وحدوث استقرار حكومى يعتمد على مدى رضا الناخبين عن السياسات المتبعة فإذا تبلور الإجماع على حزبين كبيرين قد يحدث استقرار، وتواجه دعوات تغيير نظام الحكم وقواعد اللعبة السياسية بمعارضة شديدة من الأحزاب والأطراف التي تفقد مكاسبها السياسية إذا ما تم ذلك بدعوى أنه تفويض لما يسمى بأسس الديمقراطية الإسرائيلية مما يثبت صحة فرضية الدراسة بأن عدم الاستقرار الحكومى مشكلة بنيوية فى النظام السياسى الإسرائيلى، وقد يظل النظام الأنسب لإسرائيل هو البرلمانى بسبب قوة الأحزاب السياسية ويكون التغيير برفع نسبة الحسم المطلوبة للفوز فى انتخابات الكنيست للحد من مساومات الأحزاب الصغيرة وتحقيق درجة أكبر من الاستقرار الحكومى ويبقى كل ذلك رهن السلوك التصويتى للناخب الإسرائيلى.

المراجع

- ١- سيد رشاد (مترجمًا)، سوق العنصرية، مجلة مختارات إسرائيلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٤٨، أغسطس ٢٠١٥، ص ٢٠.
- ٢- ناصيف حتي، "كاديفا": رقصة الكراسي ولعبة تريبع الدوائر، ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٨
<http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=309802>
- ٣- مهند مصطفى، قراءة في الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الـ ٢٠: انعكاسات بنيوية وسياسية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
<http://www.alzaytouna.net/permalink/91927.html>
- ٤- هبة جمال الدين محمد العزب، دور مراكز الفكر في عملية صنع السياسة العامة: دراسة حالة إسرائيل، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٤)، ص ص ٦٤-٦٥.
- ٥- أحمد عادل القضاة، الكنيست والسدنة، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١٣. ص ص ١٣-١٤.
- ٦- ملامح المشهد الانتخابي والنظام السياسي بإسرائيل، ١٧ مارس ٢٠١٥
<http://www.aljazeera.net/reportslibrary/pages/4c312c05-9d5e-47a2-afd7-878bfd2d1404>
- ٧- إكرام بدر الدين، العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ومستقبل النظام السياسي المصري، ورقة مقدمة إلى مؤتمر "الانتخابات التشريعية القادمة ونظام سياسى جديد لمصر"، القاهرة، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، ومؤسسة كورنارد إديناور، ١٧ و ١٨ سبتمبر ٢٠١١، ص ١.
- ٨- هبة جمال الدين محمد العزب، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٤-٦٥.
- ٩- عبد الحميد متولى، نظام الحكم فى إسرائيل، الإسكندرية منشأة المعارف، ١٩٧٩، ص ٢١٢.
- ١٠- السلطة التشريعية، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية
<http://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/GovernmentInIsrael/Pages/legislature-20knesset.aspx%20the%20>

- ١١- نظام الحكم ومؤسسات السلطة في إسرائيل،
<http://www.school.kotar.co.il/kotarapp/index/Page.aspx?nBookID=64413606&nTocEntryID=64709717&nPageID=64578825>
- ١٢- أحمد محمود القاسم، من هم اليهود الأشكنازيم والسفارديم ، ١٩ يونيو ٢٠١٠
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=17878
- ١٣- Brichta, Avraham, "The New Premier-Parliamentary System in Israel", Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 555, Israel in Transition (Jan., 1998), p 182
- ١٤- أكرم أحمد خميس، الأحزاب العربية في إسرائيل وانتخابات الكنيست (١٩٨٨-١٩٩٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص ٩٨.
- ١٥- طارق براشدي، صناعة القرار الأمني في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيه، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، قالمة، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، ٢٠١٤، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص ٦٥ - ٧٠.
- ١٦- هيثم مزاحم، سمات النظام الحزبي الإسرائيلي، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، ١٦ يونيو ٢٠١٤.
<http://www.beirutme.com/?p=1375>
- ١٧- عبد الرؤوف أرناؤوط، إسرائيل في القدس الشرقية من الحسم الجغرافي إلى الحسم الديموغرافي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٠٥، شتاء ٢٠١٦، ص ١٨٠.
- ١٨ - الأحزاب السياسية في إسرائيل.
<http://www.hiwarat-hurra.com/node/943>
- ١٩- أكرم أحمد خميس، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣.
- ٢٠- فوز نتياهو تجسيد لصعود "إسرائيل الثالثة"، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥
<http://www.madarcenter.org-2014>
- ٢١- ابتسام صبحي البدرى، الأحزاب السياسية الإسرائيلية وأزمة الهوية، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٣، ص ١٠٨.
- ٢٢- الحاخامات في إسرائيل، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ١ أغسطس ٢٠١٥
<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9581>

- ٢٣- عبد الله محمود الصوالحة، الدين والدولة في إسرائيل: دراسة في ثنائية اليهودية والديمقراطية، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٤، ص ٢٤٧.
- ٢٤- المرجع السابق، ص ٢٣٨.
- ٢٥- أمنية محمد سالم، دور الجيش في النظام السياسي الإسرائيلي في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١، ص ١٩١-١٩٤.
- ٢٦- عدنان أبو عامر، جيش له دولة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨
<http://www.alzaytouna.net/mobile/permalink/5004.html#.VhpNVOyqqko>
- ٢٧- أقر الكنيست في ٢٠١٤ قانونا برفع العتة الانتخابية في خطوة انتقدتها المعارضة ووصفتها بمحاولة لطرد الأحزاب العربية من البرلمان.
- ٢٨- أحمد عادل القضابي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.
- ٢٩- هانى سليمان، دلائل ونتائج الانتخابات الإسرائيلية على الربيع العربي وتأثيره العكسي، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٣
<http://www.acrseg.org/2286/bcrawl>
- ٣٠- قانون أساس الكنيست، المادة ٤
<http://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/GovernmentInIsrael/Pages/b20knesset.aspx%20the%20law-%asic>
- ٣١- أكرم أحمد خميس، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠.
- ٣٢- قانون أساس الحكومة، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية
<http://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/GovernmentInIsrael/Pages/b20government.aspx%20the%20law%asic>
- ٣٣- النظام الانتخابي الإسرائيلي تعددية يلزمها عدم الاستقرار، ١٧ مارس ٢٠١٥
<http://www.akhbarak.net/articles/18050261>
- ٣٤- إكرام بدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٤-٣٣٦.
- ٣٥- ضياء الدين زاهر، سيناريوهات مستقبلية لأزمة الحكومة الإسرائيلية ٢٠١٥، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٧ يناير ٢٠١٥.
<http://www.acrseg.org/36575>

٣٦- عمر محمد عبد الرحيم، نظرية الأمن القومي الإسرائيلي وانعكاساتها على تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٣، ص ٢٤٢.

٣٧- ضياء الدين زاهر ، مرجع سبق ذكره

<http://www.acrseg.org/36575>

٣٨- مهند مصطفى، قراءة في الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الـ ٢٠: انعكاسات بنوية وسياسية، مرجع سبق ذكره.

٣٩- عامر راشد، إفراغ الانتخابات الإسرائيلية من السياسة، ١٢ مارس ٢٠١٥

<http://arabic.sputniknews.com/analysis/20150312/1013701423.html>

٤٠ - هل يعود إيهود باراك للسياسة الإسرائيلية؟، ٩ مايو ٢٠١٤

<http://www.al-masdar.net/%D9%87%D9%87>

٤١- النظام الانتخابي الإسرائيلي تعددية يلزمها عدم الاستقرار، مرجع سبق ذكره

٤٢ - الانتخابات الإسرائيلية ٢٠١٥ ،

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/3/16/>

٤٣- مشكلة عدم استقرار السلطة في اسرائيل سببها غياب الأحزاب الكبيرة : ٢٣ ديسمبر ٢٠١٤

<http://www.raialyoum.com/?p=195598>

٤٤- انتخابات الكنيست الإسرائيلي: تآكل مكانة نتنياهو وتضاعف قوة اليمين، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ١٦ ديسمبر ٢٠١٤ ، ص ص ٥-٧ .

٤٥- النتائج النهائية للانتخابات الاسرائيلية العامة ٢٠١٥ للكنيست العشرين ، ١٨ مارس ٢٠١٥

<http://www.israelinrabic.com/D8%87%D9%87>

انظر أيضاً:

نتائج الانتخابات الكنيست العشرون، موقع الكنيست الإسرائيلي

http://knesset.gov.il/description/arb/mimshal_res20_arb.htm

٤٦- عبدالله محمود الصوالحة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٨ .

٤٧- طارق فهمي، دلالات ورسائل تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة ، الأهرام، ١٤ مايو ٢٠١٥

- ٤٨- هل ينجح نتنياهو في تغيير نظام حكم إسرائيل؟ ، ١٥ مايو ٢٠١٥
/D9%http://www.dotmsr.com/details/
- ٤٩- تعيين وزير من الحريديم الأشكناز في الحكومة يعكس تحولات محدودة تجاه "كيان الدولة، ٩ سبتمبر ٢٠١٥
/http://www.madarcenter.org/
- ٥٠- إسرائيل الباحثة عن هوية: أزمة حكومة أم حكم؟ ، ٤ ديسمبر ٢٠١٤
http://maannews.net/Content.aspx?id=744714
- ٥١- الخطوط العريضة لسياسة الحكومة ال ٣٤
http://www.wafainfo.ps/pdf/h_l_o_i_g34.PDF
- ٥٢- ماذا تعني عودة نتنياهو للحكم من جديد في إسرائيل؟ ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٥ مارس ٢٠١٥، ص ص ٣- ٦ .
- ٥٣- هبة جمال الدين محمد العزب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٤- ٦٥ .
- ٥٤- النظم الانتخابية، شبكة المعرفة الانتخابية
https://aceproject.org/ace-ar/topics/es
- ٥٥- مهند مصطفى، الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية (الكنيست) ٢٠١٥: نحو تبلور النظام الحزبي المهيمن، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ١٤، مايو ٢٠١٥، ص ص ٣٤- ٣٨.
- ٥٦- النظام الانتخابي في إسرائيل، ١١ أكتوبر ٢٠١٥
http://www.alhaya.ps/arch_page.php?nid=195070
- ٥٧- أكرم ألفي، خريطة معلوماتية وتحليلية للانتخابات الإسرائيلية القادمة، معهد العربية للدراسات، ١٥ يناير ٢٠١٣
http://www.alarabiya.net/articles/2013/01/15/260543.html
- ٥٨- Brichta, Avraham, Op.Cit ,p 185.
- ٥٩- برهوم جرابسي، تشتت خارطة السياسة الإسرائيلية: العوامل والتأثيرات، قضايا إسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، عدد ٤٣- ٤٤، ٢٠١٢، ص ٨٢.
- ٦٠- التمثيل العربي في الكنيست في خطر كبير بعد إقرار قانون رفع نسبة الحسم في الانتخابات، القدس العربي، ١٠ مارس ٢٠١٤.
- ٦١- هبة جمال الدين، انتخابات إسرائيلية مبكرة حكومة متعثرة وتسوية سياسية مستبعدة، مجلة آفاق سياسية، المركز العربي للدراسات والبحوث، يولييه ٢٠١٥، ص ١٧.

٦٢- هل ينجح نتنياهو في تغيير نظام حكم إسرائيل؟ مرجع سبق ذكره
%D9%http://www.dotmsr.com/details/

٦٣- مشكلة عدم استقرار السلطة في إسرائيل سببها غياب الأحزاب الكبيرة: ٢٣ ديسمبر
٢٠١٤

<http://www.raialyoum.com/?p=195598>

Abstract

GOVERNMENT INSTABILITY OF THE ISRAELI POLITICAL SYSTEM

Hanan Abu Sekin

Israel is considered one of the regional principals. The Arab lost a lot because of the Arab- Israel conflict. It is important to study its political system in order to understand the basics, dimensions and challenges that face it and its future development and to know the internal interaction, development and variables that affect the Arab countries in general and Egypt in particular as it is a neighbor country to a Zionist entity. Israel faced on internal crisis that led to Knesset abolition and voting on early legislative in March 2015. It is legal period as in 1992 which reflects the instability of the Israeli policy. It also reflects the gap between the public opinion and the Israeli party system- the last government which was absolved in December 2014 was the most ambiguous one as all the government coalition party heads believed that they are the future candidates of government head the government faced many internal crisis such as: the state budget, Judaism nationalism bill, Netanyahu's weakness because of his party's weakness, internal conflicts which appeared during the Israeli aggression on Gaza in 2015. The question is whether the quick change in the Israeli government show a structural crisis in the political system or it is a transient problem that can be overcomd through reforming the electoral system.